بيان دولة قطر

يلقيه

الشيخة مريم عبد الرحمن آل ثاني
عضو وفد دولة قطر

إلى

الدورة (٢٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة

 أمام

اللجنة الأولى

 حول بند

"أسلحة الدمار الشامل الأخرى"

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

٢٣ أكتوبر ٢٠١٤
السيد الرئيس،

أود في البداية أن أثني على الجهود التي قمت بها منذ البداية، من أجل إدارة أعمال اللجان الأولى على أفضله وجه. وأضمن صوتي للبيان الذي ألقاه الوفد المصري باسم المجموعة العربية وبيان إندونيسيا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

بحظى موضوع نزع السلاح ومنع الانتشار بأهمية قصوى للمجتمع الدولي. فقد أكدت العقود الماضية أن أسلحة الدمار الشامل تشكل خطرًا مُحدقاً بالإنسانية يُمكن أن يدفع ثمنه الملايين من البشر. ولعلنا في ذلك أخذ العبرة من الحربين العالميتين المدمرين، اللتان دفعان ثمنهما الملايين من المدنيين. لذا انبرى المجتمع الدولي لتفادي المخاطر التي قد تنتج عن الاستعمال العشوائي لهذه الأسلحة، حيث نذلت جهود كبيرة بهدف التوصل إلى معاهدات دولية ملزمة لمواجهة هذا الخطر، والتخلص من تلك الأسلحة الفتاكة. ولا شك أن من أهم الخطوات التي ينبغي اتخاذها في هذا الخصوص هي الامتياز عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية والسمية الأخرى.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي يُجدد وفد بلادي موقفه المبدئي بشأن أهمية التعاون الدولي لمواجهة هذا الخطر، إلا أن خصوصية المنطقة التي ننتمي لها، وما تزخر به من اضطرابات ونزاعات وجود أسلحة دمار شامل فيها، تؤكّد مدى جدية المخاوف والقلق الذي تشعر به شعوب المنطقة. وعلى حرصنا دولة قطر على المساهمة في كل جهد يُساعد في إزالة شبح استخدام أو التلويح باستخدام أسلحة الدمار الشامل، بما يساهم في تخفيف التوتر في المنطقة، وتعزيز استباب الأمن والسلام فيها.
السيد الرئيس،

تؤمن دولة قطر إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن تحقيق سلام واستقرار مستدام في العالم في ظل الاستمرار في امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو التلوية بمواصلة سباق التسلح.

إن التحديات العديدة التي تواجه عالمنا، تدعونا جميعاً للتركيز على كل ما من شأنه تحقيق الكرامة الإنسانية والقضاء على كافة المعوقات أمام ذلك. ولا شك أن توحيد الجهود لدفع عملية التنمية وتحقيق الإزدهار الاقتصادي والإنساني للشعوب ينبغي أن يحظى بأولوية على كافة المستويات.

إذاً ما تحتاج الشعوب في هذه المرحلة التي تزخر بالتحديات، ليس أسلحة فتاكة وتأجيل سباق التسلح بين الدول، بل بناء اقتصادات قوية من شأنها أن توفر فرص العمل والرفاهية والعيش الكريم للشعوب. فلم يعد مفهوم التوازن الاستراتيجي يستند إلى ما تملكه الدولة من أسلحة، وإنما يعتمد على نجاح الدول في توظيف قدراتها من أجل ازدهار شعوبها وتعزيز التعاون الدولي في هذاضممر.

لقد أظهرت الدراسات التي قامت بها مراكز الأبحاث المتخصصة أن سياسات التسلح التي تقوم بها بعض الدول تتمثل السبب الرئيس في تعميق عجزها التجاري وتأزيم أوضاعها الاقتصادية. أما أن التنمية المستدامة تُعتبر من بين أهم الأولويات المدرجة على أجenda الأمم المتحدة، فإن هذا الهدف لن يتحقق في حال التركيز على الانفاق على اقتناء الأسلحة، وفي مقدمتها أسلحة الدمار الشامل.
السيد الرئيس،

حرصاً من دولة قطر على تنفيذالتزاماتها الدولية من أجل بناء عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، فقد حرصت على الانضمام إلى المعاهدات المعنية بمنع انتشار هذه الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، بالإضافة إلى الأسلحة النووية. كما انضمت دولة قطر لاتفاقية حظر انتاج و扩散 الأسلحة البيولوجية، والسماة ودمير الأسلحة الخاصة بها، واتفاقية حظر انتاج و扩散 وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية ودمير تلك الأسلحة، بالإضافة إلى المعاهدات المتعلقة بمنع الانتشار النووي. ونود في هذه المناسبة أن نعبر عن أملنا بأنضمام كافة الدول إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

في ظل التطورات المقلقة التي تعيش فيها العديد من مناطق العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط التي تم بحالة توتر غير مسبوقة، فإن وفداً بلادي يعبر عن قلقه من إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، مما قد تكون له عواقب وخيمة على السلام والأمن في المنطقة.

وفي هذا الخصوص، نناشد المجتمع الدولي ودول المنطقة على اتخاذ ما يلزم من أجل منع تلك التنظيمات الإرهابية المتطرفة من الحصول على تلك الأسلحة، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1540 (2004)، الذي أقر بأن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تمتلك تهديداً للأمن والسلم الدوليين، والذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الامتثال عن دعم الجهات الفاعلة من غير الدول لاكتساب وتصنيع وحيازة ونقل أو استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

وشكراً.